استدراج مقترحات: نطاق العمل

استكمال وتحديث مخططات هيكلية محلية لتجمعات فلسطينية في المنطقة (ج)

ضمن نشاطات مشروع:

"دعم الحق في التخطيط والارض في المنطقة "ج"، الضفة الغربية، فلسطين"

إدارة: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) - فلسطين

برنامج الموئل
نحو مستقبل حضري أفضل

بالشراكة مع: وزارة الحكم المحلي

دولة فلسطين
وزارة الحكم المحلي

بتمويل من: الاتحاد الأوروبي

هذا المشروع بدعم من
الاتحاد الأوروبي

تشرين الأول 2020

الشروط والمواصفات المرجعية - في حالة وجود أي تناقض بين النسخة العربية والنسخة الإنجليزية، تعد النسخة الإنجليزية المرجع
(Also available in English language)

جدول المحتويات

الاختصارات والتعريفات 1
1. خلفية عامة 2
2. لمحة عامة عن التجمعات المستهدفة 3
3. مجال الاتفاقية 8
4. الأهداف 8
5. مسؤوليات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبالشراكة مع وزارة الحكم المحلي 9
6. مسؤوليات شركاء التنفيذ 9
7. المنهجية 10
8. الخطة الزمنية 11
9. المخرجات الرئيسية (النتائج والتقارير) 12
10. المؤهلات المطلوبة من شركاء التنفيذ..... 12
11. الملاحق 14
ملحق رقم (1): التقييم الفني والمالي 15
ملحق رقم (2): بدلات الأتعاب 16
ملحق رقم (3): نموذج الأنشطة والمهام للكادر المنفذ..... 16
ملحق رقم (4): دليل التخطيط الفيزيائي 16
ملحق رقم (5): دراسة آلية تقييم أثر حقوق الإنسان..... 16
ملحق رقم (6): نموذج توزيع الميزانية 17

الاختصارات والتعريفات

الموئل	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)
دونم	نظام قياس مساحة مستخدم في فلسطين ويعادل حالياً 1,000 متر مربع

1. خلفية عامة

تشكل المنطقة المصنفة "ج" ضمن إطار اتفاقية أسلو ما نسبته 60 بالمئة من أرض الضفة الغربية وتحتوي على قدر كبير من مقومات بناء الدولة الفلسطينية، سواء الثقافية والاقتصادية والبيئية. منذ توقيع اتفاقية اوسلو عام 1995 لم يتمكن الفلسطينيون من استغلال الموارد المتوفرة في المنطقة المسماة "ج" بسبب سياسات التخطيط المقيدة التي تمارسها السلطات الإسرائيلية وعلى رأسها الإدارة المدنية الإسرائيلية والتي تعتبر بموجب القانون الدولي سلطات إحتلال. يتضح ذلك من خلال إصدار مايقارب 18,711 أمر هدم ضد مباني فلسطينية في الضفة الغربية 92.3 في المئة منها تستهدف المنطقة "ج"[1]، بالإضافة إلى المصادقة على نسبة ضئيلة جداً تبلغ أقل من 1 بالمئة فقط من مساحة المخططات المكانية الفلسطينية المقدمة للجانب الإسرائيلي، فيما أتاحت السلطات الإسرائيلية ما نسبته 20 بالمئة من إجمالي مساحة المنطقة "ج" لبناء المستوطنات الإسرائيلية. أما الجدار الفاصل فقد عزل 8.5 بالمئة من أرض الضفة الغربية من الجهة الغربية. إن حرمان الفلسطينيين من المصادقة على المخططات المكانية التي بادروا بإعدادها يشكل حرماناً لهم من حقهم في التطوير والتنمية، وهو ما يؤثر سلباً على حقهم في حيازة المسكن.

منذ الاحتلال الإسرائيلي في عام 1967 وحتى الآن، استولت السلطات الإسرائيلية على مساحات واسعة من أرض الضفة الغربية وأقامت عليها مستوطنات إسرائيلية، ويمنع الفلسطينيون من استخدامها. حالياً ثلث أرض الضفة الغربية أصبحت ممتلكات حكومية، وعشرات الآلاف من الدونمات في الضفة الغربية قد أُعلِنت مناطق عسكرية مغلقة أو صودرت لأغراض عسكرية، ولا يسمح للفلسطينيين استخدام هذه الأرض أو إدارجها ضمن مخططات هيكلية فلسطينية.

بعد احتلال الضفة الغربية، عدلت السلطات الإسرائيلية قانون التخطيط الأردني المطبق فيها منذ العام 1966، لصالح نظام تخطيط مركزي تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة (بموجب الامر العسكري 418)، والذي نص على إلغاء لجان التخطيط المحلية والمركزية القائمة مسبقاً. ولا يوجد أي تمثيل للتجمعات الفلسطينية في نظام التخطيط الحالي والذي يستأثر بعضويته ممثلون عن الجيش الإسرائيلي والمستوطنات الإسرائيلية. كثيراً ما أشارت تقارير منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية إلى عدم فعالية أو فشل نظام التخطيط الحالي المبني على مخططات إقليمية قديمة من فترة الانتداب البريطاني، تحرم أو تحد بشدة أو تؤخر التخطيط من جانب التجمعات الفلسطينية وتحجب رخص البناء. هذا ومن بين 107 مخططات هيكلية لقرى فلسطينية تغطي 118 تجمع في المنطقة "ج" قُدمت للإسرائيليين، فقد تم الموافقة فقط على 5 مخططات، مما يعني أن باقي التجمعات أهلها مهددون بالتهجير وهدم المنازل والمنشآت. يأتي هذا الموقف الإسرائيلي بما يتعارض مع القانون الدولي الإنساني، ومع آراء خبراء دوليين وفنيين محايدين[2].

إن استمرار حرمان الفلسطينيين من حقهم في ملكية التخطيط المكاني، بالإضافة إلى نظام التخطيط المنحاز والذي يتنافى مع مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي تتبعه السلطات الإسرائيلية أدى إلى الحاجة لإعادة تخطيط التوجه الفلسطيني وتوجه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تجاه التخطيط المكاني في الضفة الغربية من خلال دعم الهيئات المحلية والتجمعات الفلسطينية الواقعة في المنطقة "ج" في ممارسة حقهم بإعداد مخططات تلبي احتياجاتهم الإنسانية والتنموية. بدأت عملية التخطيط البديل هذه عام 2011 بتقديم تدريجي لمخططات هيكلية تفصيلية أنجزتها مجموعة من التجمعات الفلسطينية ممثلة بهيئات الحكم المحلي في المنطقة "ج" لغرض مصادقة السلطات الإسرائيلية عليها. وبالنظر لنظام التخطيط القائم وضآلة احتمالية المصادقة على الخطط بنهاية المطاف، فإن الاستراتيجية تبنت تدريجياً منهجية الأمر الواقع التي لا تعتمد المصادقة الرسمية الإسرائيلية إلزاميةً للمخططات قبل المضي قدماً في مرحلة التنفيذ. وقد استند ذلك التوجه إلى أهمية التخطيط المكاني كأداة لحماية حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في المسكن وحماية السكان من خطر الهدم والإخلاء القسري، وكذلك كوسيلة للتنمية المستدامة للفلسطينيين في الضفة الغربية.

مع إدراك ضرورة التعامل بحذر مع السطات الإسرائيلية، يميل "التوجه الموحد للأمم المتحدة" للعام 2015 وبالتوافق مع السياسة العامة لوزارة الحكم المحلي المتبناة في دراسة آلية تقييم أثر حقوق الإنسان والتي تم إنجازها في العام 2016 إلى مراكمة المزايا الكامنة التي ترافق المنهجية الجديدة في التخطيط، مع مراعاة تبني مبدأ تجنب إحداث الضرر[3]. لذلك، قررت الأمم المتحدة أن "التعامل" مع التخطيط المحلي ضمن نظام المعمول به من قبل السلطات الإسرائيلية يمكن أن يتفوق على تلك السلبيات إذا تم ربط ذلك بمنهجية تخطيط أكثر شمولية، بما في ذلك التخطيط الإقليمي والوطني الذي يجمع وتسترشد به مستويات التخطيط المحلية، الإقليمية والوطنية

[1] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (2020) بيانات أولية عن أوامر الهدم وحالات الهدم (غير منشور)

[2] في شهر نيسان 2015 زار الأرض المحتلة فريق من خبراء التخطيط الدوليين الذين قاموا بمعاينة وفحص الوضع القائم في المنطقة "ج"، وعقدوا سلسلة اجتماعات مع مختلف الأطراف، وفحصوا المخططات الهيكلية المقدمة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي. حيث خلصوا إلى عدة توصيات، أهمها "إن المخططات التي أعدتها مكاتب التخطيط الفلسطينية ملائمة لمعايير التخطيط التقنية، وأنه يجب التعامل مع هذه المخططات كأساس للتطوير في المنطقة "ج"."

[3] يمكن مراجعة الدراسة وآثار تطبيقها بالرجوع إلى الحالة الدراسية لمنطقة برطعة والممولة من الاتحاد الأوروبي هنا

بطريقة منسجمة. لذلك، من المستحسن للأسرة الدولية ليس فقط مواصلة دعمها للمخططات الهيكلية المحلية، ولكن أيضاً أن تدعم تطوير المخططات المكانية الوطنية والإقليمية، وذلك بهدف الحصول على تغطية شاملة للمنطقة "ج".

ومع نهاية شهر آب 2019، أعلنت وزارة الحكم المحلي السماح لكافة الهيئات المحلية بتوسيع مخططاتها الهيكلية ضمن أحواضها الطبيعية، وذلك تماشياً مع توجهات الحكومة الفلسطينية بإلغاء تصنيفات الأراضي "أ/ب/ج"، من خلال تعزيز وبسط السيادة الفلسطينية على الأراضي المصنفة "ج". كما أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترمب مطلع عام 2020، عن خطة للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيلين المعروفة بخطة "الرئيس دونالد ترمب للسلام"، التي كان من بنودها؛ "ضم" إسرائيل لمساحات من المنطقة "ج"، بما يشمل أجزاء من منطقة غور الأردن، وضم المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية إلى إسرائيل. أعلنت الحكومة الفلسطينية رفضها للخطة المقترحة وقد قررت في شهر أيار 2020، وقف عمل اللجان المشتركة مع الجانب الإسرائيلي، بما فيها اللجنة المشتركة للتخطيط والتنظيم والتي تشرف على جلسات النقاش للمخططات الهيكلية في مناطق "ج" والتي لم تنعقد على المستوى الفني منذ شهر كانون أول 2019.

وفي الخامس من شهر آذار 2020، أعلنت الحكومة الفلسطينية سلسة من الإجراءات الوقائية من أجل مواجهة جائحة كوفيد-19، بدأت بفرض الحجر الصحي على المناطق المصابة، ووضع القيود على التنقل بين المحافظات وإغلاق المرافق التعليمية والأماكن العامة، وصولاً لإعلان حالة الطوارئ العامة بتاريخ 22 آذار 2020. مما يستدعي الإسراع في تحضير مخططات عمرانية وأجندات تنمية محلية تعزز من قدرة التجمعات المحلية على مواجهة الأزمات والمخاطر المماثلة.

ضمن هذا السياق قام الاتحاد الأوروبي وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ووزارة الحكم المحلي بدعم مشروع يهدف إلى إحراز الحق في التخطيط والأرض في المنطقة ج، الضفة الغربية من خلال تدخلات على صعيد التخطيط المكاني وتطوير استخدام الأرض، ومن ضمنها استكمال المخططات الهيكلية لتجمعات فلسطينية في المنطقة "ج".

2. لمحة عامة عن التجمعات المستهدفة

سيتم العمل على استكمال وتحديث ثمانية عشر مخططاً هيكلياً محلياً في المنطقة المصنفة "ج" من الضفة الغربية، وقد جرى إعدادها بمشاركة التجمعات المحلية وبإشراف مباشر من وزارة الحكم المحلي في الفترة الواقعة ما بين عامي 2011 و2017. خلال تلك السنوات، تم تقديم اثني عشر مخططاً منها للنقاش الفني مع السلطات الإسرائيلية، في حين أن المخططات الستة المتبقية لم يتم تقديمها بعد. تتوزع المخططات الهيكلية المحلية المستهدفة في هذا السياق على محافظات الخليل، بيت لحم، القدس ونابلس. يلخص الجدول التالي أهم البيانات المتعلقة بتلك المخططات من حيث الهيئات المحلية الممثلة، التجمعات المستهدفة وجهات التمويل التي ساهمت في إعداد المخططات في الفترة السابقة، كما تبين الخارطة أدناه مواقع التجمعات المستهدفة بالنسبة للمنطقة "ج" في الضفة الغربية:

الرقم	المحافظة	الهيئة المحلية	اسم المخطط	حالة المخطط	رقم المخطط	عدد التجمعات	تمويل المخطط
1	الخليل	مجلس قروي مسافر يطا	**المجاز**	النقاش الفني	-	1	الحكومة الفرنسية
2	الخليل	مجلس قروي مسافر يطا	**حلاوة**	جمع البيانات	-	1	الحكومة الفرنسية
3	الخليل	مجلس قروي مسافر يطا	**اصفي التحتا واصفي الفوقا**	النقاش الفني	-	2	الحكومة الفرنسية
4	الخليل	مجلس قروي مسافر يطا	**جنبا وبير الغوانمة (خربة بير العد، هربية النبي واسيفر)**	جمع البيانات	-	5	الحكومة الفرنسية
5	الخليل	مجلس قروي مسافر يطا	**خربة الفخيت**	النقاش الفني	-	1	الحكومة الفرنسية

6	الخليل	مجلس قروي مسافر يطا	**خربة التبان**	جمع البيانات	-	1	الحكومة الفرنسية
7	الخليل	مجلس قروي مسافر يطا	**مغاير العبيد**	جمع البيانات	-	1	الحكومة الفرنسية
8	الخليل	مجلس قروي مسافر يطا	**مركز**	النقاش الفني	-	1	الحكومة الفرنسية
9	الخليل	مجلس قروي مسافر يطا	**طوبا**	جمع البيانات	-	1	الحكومة الفرنسية
10	الخليل	مجلس قروي مسافر يطا	**المفقرة (الضبع، شعب البطم وقواويس)**	جمع البيانات	-	4	الحكومة الفرنسية
11	الخليل	مجلس قروي خلة المية	**خلة المية (الديرات، الرفاعية، أم لصفا، البويب، أم الشقحان، واد الما)**	النقاش الفني	الديرات: 2/1725, الرفاعية: 1/1725	6	الحكومة البلجيكية
12	الخليل	مجلس قروي أم الدرج	**أم الدرج**	النقاش الفني	1795/1/1	1	الحكومة البريطانية والاتحاد الأوروبي
13	بيت لحم	مجلس قروي الولجة	**الولجة**	النقاش الفني	1628/1	1	وزارة المالية، الحكومة البريطانية والاتحاد الأوروبي
14	القدس	مجلس قروي النبي صموئيل	**النبي صموئيل**	النقاش الفني	51/107/4	1	وزارة المالية، الحكومة البريطانية والاتحاد الأوروبي
15	بيت لحم	بلدية بتير	**بتير**	النقاش الفني	1610/1	1	الحكومة البريطانية
16	بيت لحم	بلدية بيت ساحور	**جبل هراسة**	النقاش الفني		1	الحكومة البريطانية
17	القدس	مجلس قروي قلنديا	**قلنديا**	النقاش الفني	1588/1	1	الحكومة البريطانية والاتحاد الأوروبي

18	نابلس	بلدية عقربا	**تل الخشبة**	النقاش الفني	-	1	الحكومة البريطانية والاتحاد الأوروبي

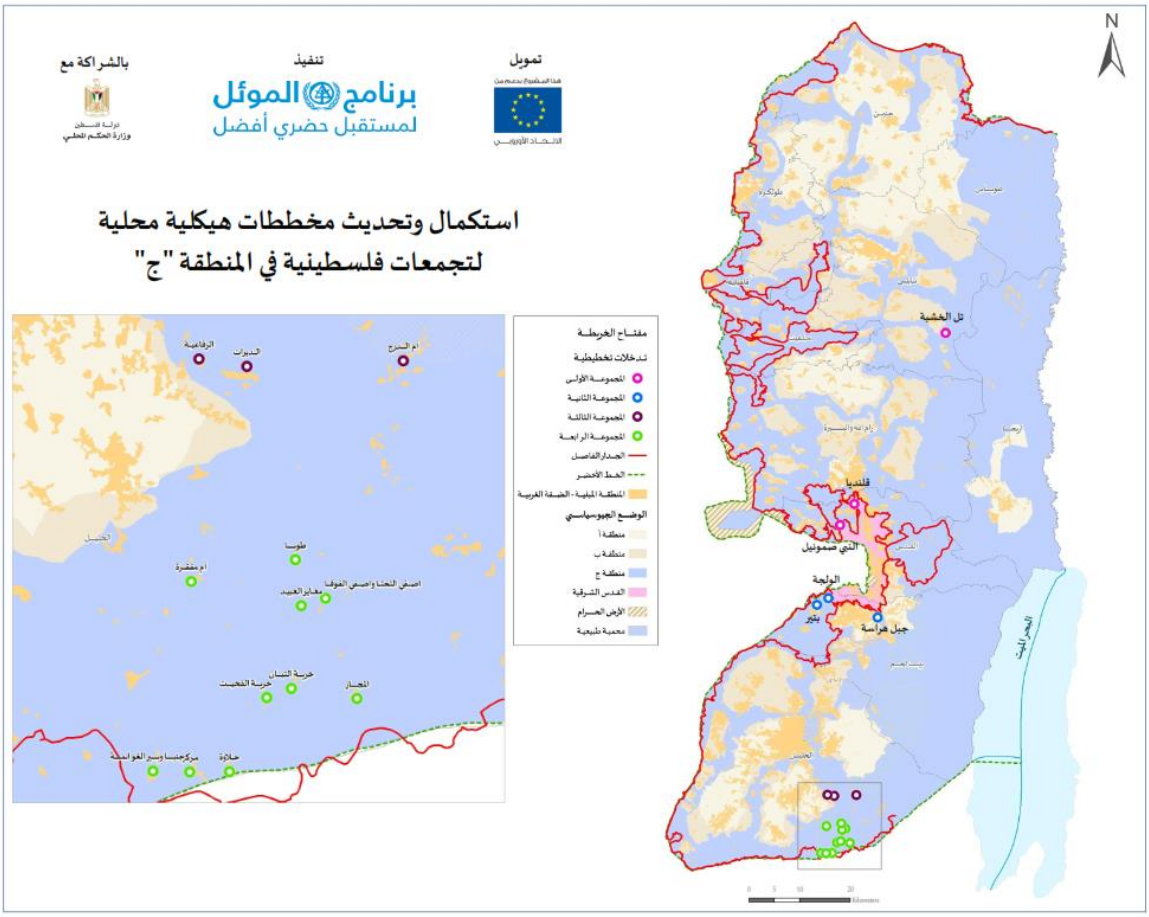

خريطة (1): التجمعات الفلسطينية المستهدفة باستكمال وتحديث مخططاتها الهيكلية المحلية

وكما يتضح من الخريطة أعلاه، فقد تم تقسيم التجمعات المحلية المستهدفة ضمن هذه المهمة إلى أربع مجموعات، وذلك بأخذ البعد الجغرافي بعين الاعتبار والمتابعة من خلال مديريات الحكم المحلي في المحافظات ذات العلاقة. المجموعات الأربع كالتالي:

1. المجموعة الأولى: وهي التجمعات التي تقع في محافظتي نابلس والقدس وهي: تل الخشبة في محافظة نابلس، وقلنديا والنبي صموئيل في محافظة القدس. وفيما يلي ملخص تخطيطي عن التجمعات:

تل الخشبة

في عام 2014، بادر سكان تجمع تل الخشبة، شرق محافظة نابلس، بإعداد مخطط هيكلي محلي للتجمع الذي يعيش فيه 135[4] فلسطينياً في المنطقة "ج". بعد التوافق مع المجتمع المحلي على المخطط، تم تقديمه إلى لجنة التخطيط والتنظيم المشتركة، ولكن لم يتم إعطاء

[4] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني التعداد السكاني لعام 2017

رقم للمخطط حتى الآن. يغطي هذا المخطط مساحة 781 دونماً، ومن المقرر أن يجمد 45 أمر هدم صادر عن السلطات الإسرائيلية ضد مبان فلسطينية في المنطقة "ج".

قلنديا

في عام 2013، بادر سكان تجمع قلنديا، شمال محافظة القدس، بإعداد مخطط هيكلي محلي للتجمع الذي يعيش فيه 644[4] فلسطينياً في المنطقة "ج". بعد التوافق مع المجتمع المحلي على المخطط، تم تقديمه إلى لجنة التخطيط والتنظيم المشتركة، وتم إعطاؤه الرقم (1588/1). يغطي هذا المخطط مساحة 244 دونماً، ومن المقرر أن يجمد أربعة أوامر هدم صادرة عن السلطات الإسرائيلية ضد مبان فلسطينية في المنطقة "ج".

النبي صموئيل

في عام 2011، بادر سكان تجمع النبي صموئيل، شمال محافظة القدس، بإعداد مخطط هيكلي محلي للتجمع الذي يعيش فيه 261[4] فلسطينياً في المنطقة "ج". بعد التوافق مع المجتمع المحلي على المخطط، تم تقديمه إلى لجنة التخطيط والتنظيم المشتركة، وتم إعطاؤه الرقم (51/107/4). يغطي هذا المخطط مساحة 229 دونماً، ومن المقرر أن يجمد 49 أمر هدم صادر عن السلطات الإسرائيلية ضد مبان فلسطينية في المنطقة "ج". بناءً على هذا المخطط، دعمت الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون تأهيل طرق داخلية وتأهيل مدرسة الولجة بتكلفة 83,200 يورو.

2. المجموعة الثانية: وهي التجمعات التي تقع في محافظة بيت لحم وهي: الولجة، بتير وجبل هراســة. وفيما يلي ملخص تخطيطي عنها:

الولجة

في عام 2011، بادر سكان تجمع الولجة، غرب محافظة بيت لحم، بإعداد مخطط هيكلي محلي للتجمع الذي يعيش فيه 2,300[4] فلسطيني في المنطقة "ج". بعد التوافق مع المجتمع المحلي على المخطط، تم تقديمه إلى لجنة التخطيط والتنظيم المشتركة، وتم إعطاؤه الرقم (1628/1). يغطي هذا المخطط مساحة 658 دونماً، ومن المقرر أن يجمد 80 أمر هدم صادر عن السلطات الإسرائيلية ضد مبان فلسطينية في المنطقة "ج". بناءً على هذا المخطط، دعمت الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون تأهيل طرق داخلية في الولجة بتكلفة 142,000 يورو.

بتير

في عام 2013، بادر سكان تجمع بتير، غرب محافظة بيت لحم، بإعداد مخطط هيكلي محلي للتجمع الذي يعيش فيه 4,230[4] فلسطيني في المنطقة "ج". بعد التوافق مع المجتمع المحلي على المخطط، تم تقديمه إلى لجنة التخطيط والتنظيم المشتركة، وتم إعطاؤه الرقم (1610/1). يغطي هذا المخطط مساحة 3564 دونماً، ومن المقرر أن يجمد 71 أمر هدم صادر عن السلطات الإسرائيلية ضد مبان فلسطينية في المنطقة "ج".

جبل هراسة

في عام 2011، بادر سكان تجمع جبل هراسة، شرق محافظة بيت لحم، بإعداد مخطط هيكلي محلي للتجمع الذي يعيش فيه 1,500[4] فلسطيني في المنطقة "ج". بعد التوافق مع المجتمع المحلي على المخطط، تم تقديمه إلى لجنة التخطيط والتنظيم المشتركة، ولكن لم يتم إعطاء رقم للمخطط حتى الآن. يغطي هذا المخطط مساحة 1184 دونماً، ومن المقرر أن يجمد 32 أمر هدم صادر عن السلطات الإسرائيلية ضد مبان فلسطينية في المنطقة "ج".

3. المجموعة الثالثة: وهي التجمعات التي تتبع لمجلس قروي خلة المي، بالإضــافة إلى تجمع أم الدرج، وجميعها في محافظة الخليل. وسيتم خلال هذه المهمة تحديث المخطط الهيكلي المشترك لتجمعات منطقة خلة المي والذي تم إعداده بتمويل من اتحاد البلديات الهولندي (VNG)، بالإضافة إلى إعداد مخططات هيكلية محلية. وفيما يلي ملخص تخطيطي عن التجمعات:

الديرات

في عام 2013، بادر سكان تجمع الديرات، جنوب محافظة الخليل، بإعداد مخطط هيكلي محلي للتجمع الذي يعيش فيه 1,001[4] فلسطيني في المنطقة "ج". بعد التوافق مع المجتمع المحلي على المخطط، تم تقديمه إلى لجنة التخطيط والتنظيم المشتركة، وتم إعطاؤه الرقم (1725/2). يغطي هذا المخطط مساحة 553 دونماً، ومن المقرر أن يجمد 146 أمر هدم صادر عن السلطات الإسرائيلية ضد مبان فلسطينية في المنطقة "ج". بناءً على هذا المخطط، دعم الاتحاد الأوروبي تأهيل طرق داخلية في الديرات بتكلفة 110,000 يورو.

الرفاعية

في عام 2013، بادر سكان تجمع الرفاعية، جنوب محافظة الخليل، بإعداد مخطط هيكلي محلي للتجمع الذي يعيش فيه 460[4] فلسطينياً في المنطقة "ج". بعد التوافق مع المجتمع المحلي على المخطط، تم تقديمه إلى لجنة التخطيط والتنظيم المشتركة، وتم إعطاؤه الرقم (1725/1). يغطي هذا المخطط مساحة 251 دونماً، ومن المقرر أن يجمد 85 أمر هدم صادر عن السلطات الإسرائيلية ضد مبان فلسطينية في المنطقة "ج". بناءً على هذا المخطط، دعم الاتحاد الأوروبي تأهيل طرق داخلية في الرفاعية بتكلفة 110,000 يورو.

أم الدرج

في عام 2015، بادر سكان تجمع أم الدرج، جنوب محافظة الخليل، بإعداد مخطط هيكلي محلي للتجمع الذي يعيش فيه 1,009[4] فلسطيني في المنطقة "ج". بعد التوافق مع المجتمع المحلي على المخطط، تم تقديمه إلى لجنة التخطيط والتنظيم المشتركة، وتم إعطاؤه الرقم (1795/1/1). يغطي هذا المخطط مساحة 1132 دونماً. بناءً على هذا المخطط، سيقوم الاتحاد الأوروبي بدعم تأهيل شبكة الكهرباء في أم الدرج بتكلفة 70,000 يورو.

4. المجموعة الرابعة: وهي التجمعات التي تتبع لمجلس قروي مسافر يطا، جنوب شرق محافظة الخليل، وهي: المجاز، حلاوة، اصفي التحتا واصفي الفوقا، جنبا وبير الغوانمة، خربة الفخيت، خربة التبان، مغاير العبيد، مركز، طوبا والمفقرة. ومن الجدير بالذكر، أن منطقة مسافر يطا قد تم استهدافها على المستوى الإقليمي بمخطط توجيهي تنموي في عام 2015، والذي تم إعداده من خلال الموئل ووزارة الحكم المحلي وبتمويل من الحكومة الفرنسية. **وسيتم خلال هذه المهمة، تطوير وتحديث وتوسعة المخطط الإقليمي لمنطقة مسافر يطا ومحيطها وتحديث المخططات الهيكلية للتجمعات المحلية المذكورة أعلاه (10 مخططات)، وربط الأولويات التنموية المحلية مع أولويات المنطقة على المستوى الإقليمي.** وفيما يلي ملخص تخطيطي عن التجمعات:

المجاز

في عام 2015، بادر سكان تجمع المجاز، جنوب محافظة الخليل، بإعداد مخطط هيكلي محلي للتجمع الذي يعيش فيه 133[4] فلسطينياً في المنطقة "ج". بعد التوافق مع المجتمع المحلي على المخطط، تم تقديمه إلى لجنة التخطيط والتنظيم المشتركة، ولكن لم يتم إعطاء رقم للمخطط حتى الآن. يغطي هذا المخطط مساحة 902 دونماً، ومن المقرر أن يجمد 36 أمر هدم صادر عن السلطات الإسرائيلية ضد مبان فلسطينية في المنطقة "ج".

حلاوة

في عام 2015، بادر سكان تجمع حلاوة، جنوب محافظة الخليل، بإعداد مخطط هيكلي محلي للتجمع الذي يعيش فيه 88[4] فلسطينياً في المنطقة "ج". تم التوافق على المخطط مع المجتمع المحلي، ولكن لم يتم تقديمه للجنة التخطيط والتنظيم المشتركة حتى الآن. يغطي هذا المخطط مساحة 129 دونماً، ومن المقرر أن يجمد 25 أمر هدم صادر عن السلطات الإسرائيلية ضد مبان فلسطينية في المنطقة "ج".

اصفي التحتا واصفي الفوقا

في عام 2015، بادر سكان تجمعي اصفي التحتا واصفي الفوقا، جنوب محافظة الخليل، بإعداد مخطط هيكلي مشترك للتجمعين المتجاورين حيث يعيش 170[4] فلسطينياً في المنطقة "ج". بعد التوافق مع المجتمع المحلي على المخطط، تم تقديمه إلى لجنة التخطيط والتنظيم المشتركة، ولكن لم يتم إعطاء رقم للمخطط حتى الآن. يغطي هذا المخطط مساحة 1102 دونماً، ومن المقرر أن يجمد 23 أمر هدم صادر عن السلطات الإسرائيلية ضد مبان فلسطينية في المنطقة "ج".

جنبا وبير الغوانمة

في عام 2015، بادر سكان تجمعي جنبا وبير الغوانمة، جنوب محافظة الخليل، بإعداد مخطط هيكلي مشترك للتجمعين المتجاورين حيث يعيش 151[4] فلسطينياً في المنطقة "ج". تم التوافق على المخطط مع المجتمع المحلي، ولكن لم يتم تقديمه للجنة التخطيط والتنظيم المشتركة حتى الآن. يغطي هذا المخطط مساحة 195 دونماً، ومن المقرر أن يجمد 60 أمر هدم صادر عن السلطات الإسرائيلية ضد مبان فلسطينية في المنطقة "ج".

خربة الفخيت

في عام 2015، بادر سكان تجمع خربة الفخيت، جنوب محافظة الخليل، بإعداد مخطط هيكلي محلي للتجمع الذي يعيش فيه 51[4] فلسطينياً في المنطقة "ج". بعد التوافق مع المجتمع المحلي على المخطط، تم تقديمه إلى لجنة التخطيط والتنظيم المشتركة، ولكن لم يتم إعطاء رقم للمخطط حتى الآن. يغطي هذا المخطط مساحة 142 دونماً، ومن المقرر أن يجمد 35 أمر هدم صادر عن السلطات الإسرائيلية ضد مبان فلسطينية في المنطقة "ج".

خربة التبان

في عام 2015، بادر سكان تجمع خربة التبان، جنوب محافظة الخليل، بإعداد مخطط هيكلي محلي للتجمع الذي يعيش فيه 75[4] فلسطينياً في المنطقة "ج". تم التوافق على المخطط مع المجتمع المحلي، ولكن لم يتم تقديمه للجنة التخطيط والتنظيم المشتركة حتى الآن. يغطي هذا المخطط مساحة 95 دونماً، ومن المقرر أن يجمد 20 أمر هدم صادر عن السلطات الإسرائيلية ضد مبان فلسطينية في المنطقة "ج".

مغاير العبيد

في عام 2015، بادر سكان تجمع مغاير العبيد، جنوب محافظة الخليل، بإعداد مخطط هيكلي محلي للتجمع الذي يعيش فيه 50[4] فلسطينياً في المنطقة "ج". تم التوافق على المخطط مع المجتمع المحلي، ولكن لم يتم تقديمه للجنة التخطيط والتنظيم المشتركة حتى الآن. يغطي هذا المخطط مساحة 65 دونماً، ومن المقرر أن يجمد تسعة أوامر هدم صادرة عن السلطات الإسرائيلية ضد مبان فلسطينية في المنطقة "ج".

مركز

في عام 2015، بادر سكان تجمع مركز، جنوب محافظة الخليل، بإعداد مخطط هيكلي محلي للتجمع الذي يعيش فيه 97[4] فلسطينياً في المنطقة "ج". بعد التوافق مع المجتمع المحلي على المخطط، تم تقديمه إلى لجنة التخطيط والتنظيم المشتركة، ولكن لم يتم إعطاء رقم للمخطط حتى الآن. يغطي هذا المخطط مساحة 389 دونماً، ومن المقرر أن يجمد 22 أمر هدم صادر عن السلطات الإسرائيلية ضد مبان فلسطينية في المنطقة "ج".

طوبا

في عام 2015، بادر سكان تجمع طوبا، جنوب محافظة الخليل، بإعداد مخطط هيكلي محلي للتجمع الذي يعيش فيه 72[4] فلسطينياً في المنطقة "ج". تم التوافق على المخطط مع المجتمع المحلي، ولكن لم يتم تقديمه للجنة التخطيط والتنظيم المشتركة حتى الآن. يغطي هذا المخطط مساحة 81 دونماً، ومن المقرر أن يجمد سبعة أوامر هدم صادرة عن السلطات الإسرائيلية ضد مبان فلسطينية في المنطقة "ج".

المفقرة

في عام 2015، بادر سكان تجمع المفقرة، جنوب محافظة الخليل، بإعداد مخطط هيكلي محلي للتجمع الذي يعيش فيه 97[4] فلسطينياً في المنطقة "ج". تم التوافق على المخطط مع المجتمع المحلي، ولكن لم يتم تقديمه للجنة التخطيط والتنظيم المشتركة حتى الآن. يغطي هذا المخطط مساحة 154 دونماً، ومن المقرر أن يجمد 32 أمر هدم صادر عن السلطات الإسرائيلية ضد مبان فلسطينية في المنطقة "ج".

3. مجال الاتفاقية

يسعى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) إلى تحديد وعقد اتفاقة تعاون مع مؤسسة غير ربحية أوغير حكومية أو أكاديمية ذات الخبرة والقدرات التقنية والموارد لاستكمال وتحديث المخططات الهيكلية المحلية للتجمعات المستهدفة أعلاه بما يشمل الدراسات والوثائق اللازمة والتي تستند إلى الخطوط العريضة التي وردت في "دليل التخطيط الفيزيائي" و "دراسة آلية تقييم أثر حقوق الإنسان" (الملحق (5)).من حيث المنهجية أو النشاطات أو المخرجات وحسب ما هو موضح في وثيقة استدراج المقترحات. عملية الاختيار والمتطلبات موضحة في الملحق (1).

هذا ويعد المخطط الهيكلي أداة تخطيطية قانونية تستند على معايير التخطيط الدارجة وطنياً وبما يتماشى مع احتياجات وأولويات التجمعات المحلية والذي من شأنه تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من النواحي التخطيطية لحماية وضمان حقهم في مستوى معيشي لائق. وفي نفس السياق، إن مجال الاتفاقية يسعى إلى تطوير وتحديث الأجندة التنموية المحلية للتجمعات المستهدفة لاستخدامها كأداة للتطوير واستقطاب مشاريع البنية التحتية.

4. الأهداف

يتمثل الهدف العام للمهمة بتحديث المخططات الهيكلية التفصيلية لاستخدامات الأراضي في التجمعات المستهدفة وتحديث الأجندة التنموية المحلية فيها لتعزيز حيازة المسكن والمنعة والقدرة على الصمود في ظل الواقع الجيوسياسي الصعب. وتتمثل الأهداف التفصيلية فيما يلي:

- تحديث المخطط التنظيمي التفصيلي لاستخدامات الأراضي للتجمعات السكانية المستهدفة بهدف توفير إرشادات للتطوير والتنمية في القطاع السكاني والصحي والتعليمي والبنية وما إلى ذلك، وبما يشمل الحفاظ على الموروث الثقافي والطبيعي وتوفير فراغات ومنشآت عامة. وتطوير وتحديث المخطط الإقليمي كمخطط هيكلي شامل لمنطقة مسافر يطا.
- تطوير المخططات القطاعية التفصيلية للتجمعات المستهدفة والتي تشمل؛ مخططات شبكة الطرق والمواصلات، مخططات شبكات مياه الشرب وتصريف مياه الأمطار، مخططات الصرف الصحي، مخططات شبكات الكهرباء والطاقة، أحكام التنظيم والبناء، بالإضافة إلى أي مخططات تفصيلية قد يتطلب وجودها نظراً للاحتياجات الخاصة لبعض التجمعات.
- تطوير وتحديث الأجندة التنموية المحلية للتجمعات المستهدفة من خلال تحديد أولويات التجمع في تنفيذ مشاريع البنية التحتية المجتمعية، وحساب التكلفة التقدير لكل مشروع منها، ووضع خطة تنفيذ متكاملة ضمن إطار زمني محدد وبما يتماشى مع المخطط التنظيمي التفصيلي، وذلك بشكل تشاركي مع التجمعات والهيئات المحلية ومديرية الحكم المحلي في المحافظة المعنية.

5. مسؤوليات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبالشراكة مع وزارة الحكم المحلي

يلتزم الطرف الأول بتوفير المعلومات المتوفرة لديه والتي لها علاقة بتحديث المخططات الهيكلية بما يشمل:

- المخططات الهيكلية المحلية للتجمعات السكانية المستهدفة.
- الأجندات التنموية المحلية المعدة للتجمعات السكانية المستهدفة.
- توفير أحدث نسخة من الصورة الجوية للضفة الغربية (Orthophoto).
- تسديد الالتزامات المالية حسب الدفعات المنصوص عليها في اتفاقية التعاون. حيث سيتم التعاقد بين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمؤسسات غير الحكومية المحددة كشركاء التنفيذ على هذا الأساس.
- الالتزام بالمشاركة في الاجتماعات وورش العمل والمساعدة في حشد أصحاب العلاقة بالعملية التخطيطية.
- ستقدم وزارة الحكم المحلي استشارات قانونية خلال عملية إعداد المخططات ممن لديهم الخبرة والاضطلاع على عملية إعداد ومصادقة المخططات الهيكلية.

6. مسؤوليات شركاء التنفيذ

سوف يعمل شركاء التنفيذ على توفير المساعدة الفنية واللوجستية اللازمة لاستكمال وتحديث المخططات الهيكلية المحلية والأجندة التنموية والعمل على تمثيل التجمعات المستهدفة في اللقاءات الفنية ذات العلاقة مع لجنة التخطيط والتنظيم المشتركة[5]، وبالتنسيق مع الجهات الحكومية الفلسطينية وبالأخص وزارة الحكم المحلي. هذا ويلتزم شركاء التنفيذ بتغطية جميع التكاليف المتعلقة بتنفيذ المسؤوليات الرئيسية التالية الذكر، وذلك كما هو موضح في ملحق بدلات الأتعاب (ملحق رقم 2). مع التأكيد على أهمية الالتزام بالجدول الزمني والكادر الاستشاري والفني الذي تم تعيينه لإنجاز كافة الأعمال.

سيقوم شركاء التنفيذ بأداء المهام الرئيسية التالية:

- تشكيل فريق تخطيط أساسي من التجمعات السكانية المستهدفة لمتابعة أعمال التخطيط المختلفة.
- معالجة الصورة الجوية (Orthophoto) المتوفرة لتحضير الخرائط الأساسية اللازمة لاستكمال وتحديث المخططات الهيكلية المحلية، بحيث تكون مسؤولية شركاء التنفيذ حوسبة كافة المباني والمنشئات وترسيمها وتسليمها على شكل (shapefiles)، تنزيل خطوط الكنتور الفلسطينية (5 متر) المتوفرة على نظام جيومولج بحيث تعكس الواقع الطبوغرافي، تنزيل احواض التسوية بما يعكس الواقع، وتنزيل اي افرازات للأراضي مصدقة حسب الاصول.
- عمل مسوح تخطيطية على مستوى المنزل للمناطق المستهدفة والواقعة خارج الحدود التنظيمية والتجمعات غير المنظمة بما يشمل الخدمات والمرافق العامة المتوفرة وكما يتم الاتفاق عليه مع الطرف الأول.

[5] لن يتم نقاش المخططات الهيكلية مع السلطات الإسرائيلية، إلا إذا قرر الجانب الفلسطيني عكس ذلك.

- ربط المعلومات التي يتم تجميعها من المسوحات الميدانية مكانياً بواسطة نظم المعلومات الجغرافية.
- بناء القدرات الفنية التخطيطية والتنظيمية لممثلي الهيئات المحلية المستهدفة (من خلال ورشة عمل تخصصية واحدة لكل مجموعة).
- عمل ورشات عمل على مستوى التجمعات المحلية المستهدفة (بما لا يقل عن ثلاث ورشات) يتم من خلالها تحديث المخططات الهيكلية والمخططات القطاعية والأجندة التنموية المحلية من خلال منهجية تشاركية مع السكان المحليين وممثلي الهيئات المحلية ومديرية الحكم المحلي في المحافظة ذات العلاقة.
- إعداد تقارير وصفية تفصيلية وبدائل تخطيطية (لا تقل عن ثلاثة بدائل للمخطط الواحد) للمخططات المحلية على أن يتم مناقشتها ضمن إطار دراسة آلية تقييم أثر حقوق الإنسان.
- تسليم المخططات المتوافق عليها للجنة التخطيط والتنظيم المختصة، وحسب ما يرتئيه الطرف الأول.

7. المنهجية

ترتكز منهجية العمل الخاصة باستكمال وتحديث المخططات الهيكلية المحلية على العمل بالمشاركة مع المجتمع المحلي ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات المحلية الممثلة للمواطنين وكافة الأطراف ذات العلاقة. أما الخطوات الإجرائية المتعلقة بعملية التخطيط فإنه سيتم الاسترشاد بدليل التخطيط الفيزيائي وفي نفس السياق ترتكز منهجية العمل على الاسترشاد بآلية أثر حقوق الإنسان في عملية إعداد المخطط الهيكلي بما يشمل مؤشرات كمية ونوعية، تترافق مع مقابلات مفتوحة شبه منظمة، بحيث تسمح بتحليل قبلي وبعدي الخاص بتدخلات التخطيط على حقوق الإنسان للسكان الفلسطينيين في المنطقة "ج". غير أن التقييم سيركز على القطاع السكاني واحتياجاته الأساسية، بما في ذلك الوصول لمناطق الرعي، مصادر المياه، أماكن العمل والخدمات الأساسية وكما هو موضح في آلية أثر حقوق الإنسان المرفقة.

المرحلة التمهيدية: تشكيل الفرق التخطيطية وتصميم عملية التخطيط

- إقرار هيكلية إدارة عملية التخطيط
- إقرار برنامج تفصيلي وزمني لعملية التخطيط
- تحديد الشركاء وأصحاب العلاقة
- إقرار خطة للحشد والمناصرة مختصة بجهود عملية التخطيط
- إطلاق العمل بالبدء بتحديث المخططات الهيكلية المحلية مع أصحاب العلاقة والشركاء

المرحلة الأولى: تشخيص وتحليل الوضع القائم

- تشخيص الوضع القائم وتحليل القطاعات التنموية والاستراتيجية المتوفرة من خلال التواصل مع أصحاب العلاقة (الهيئات المحلية والوزارات والمؤسسات جهة الاختصاص)
- مراجعة محتوى المخططات الهيكلية وأجندة التنمية المحلية المعدة للتجمعات المستهدفة وبحسب آلية تقييم أثر حقوق الإنسان
- تصميم وإعداد قاعدة بيانات خاصة بالمخططات الهيكلية والقيام بأعمال المسوحات الميدانية وتخزين المعلومات
- إعداد مسودة التحليل التشخيصي والقطاعي بما يشمل إمكانيات وتحديات التنمية في المجالات التالية:
  - البنية التحتية – الطرق والمواصلات وشبكات المياه والمجاري
  - الاقتصاد المحلي
  - الصحة العامة
  - التعليم
  - السياحة، إلخ

المرحلة الثانية: تحديد الرؤية التنموية والمكانية (16 سنة)

- وضع سيناريوهات للنمو السكاني المستقبلي للتجمعات المستهدفة
- إعطاء خطط تصورية وإرشادات تخطيطية للتعامل مع الأولويات التنموية بما يشمل شبكات الطرق والمواصلات العامة والمناطق العامة والخضراء، إلخ وبما يتماشى مع الخطط التنموية المكانية الاستراتيجية للمحافظات المستهدفة

المرحلة الثالثة: تحديث المخططات الهيكلية المحلية للتجمعات المستهدفة

- تطوير وتحديث المخططات القطاعية التفصيلية ضمن المخططات الهيكلية المحدثة
- إعداد وتحديث نظام أحكام الترخيص والبناء
- التوافق على المخرجات مع الهيئات المحلية ووزارة الحكم المحلي، بهدف استكمال الإجراءات اللازمة مع لجان التنظيم المختصة
- تسليم النسخة المتفق عليها للجان التخطيط والتنظيم المشتركة في حال تم الاتفاق على ذلك

المرحلة الرابعة: تحديث أجندة البرامج والتدخلات التنموية المحلية

- تحديد وتوصيف التدخلات التنموية المحلية وربطها مكانياً
- وضع خطط للتنفيذ والمتابعة ضمن إطار زمني محدد
- بناء القدرات الفنية التخطيطية والتنظيمية
- العمل على رفع الكفاءة الفنية لمتابعة إقرار وتنفيذ المخططات الهيكلية المحلية لممثلي الهيئات المحلية

8. الخطة الزمنية

أ. **الالتزام بالخطة الزمنية**: يلتزم شركاء التنفيذ بتقديم خطة عمل مربوطة بجدول زمني تفصيلي موضح فيه كافة الأنشطة والمهام وورش العمل واللقاءات المجتمعية وذلك خلال فترة لا تتجاوز أسبوعين بعد توقيع الاتفاقية، وبعد التشاور مع الموئل

ب. يلتزم الطرفان بالجدول الزمني المرفق والذي يجب أن لا يتعدى 12 شهر، مع القدرة على التزويد بالفرق الموازية وتوفيرها لتسريع العمل إذا دعت الظروف لذلك:

الجدول الزمني المقترح		
المرحلة	**الأنشطة الرئيسية**	**المدة الزمنية (بالأشهر)**
المرحلة التمهيدية	**تشكيل الفرق التخطيطية وتصميم عملية التخطيط**	**1**
المرحلة الأولى	**تشخيص وتحليل الوضع القائم**	**3**
المرحلة الثانية	**تحديد الرؤية التنموية والمكانية (16 سنة)**	**1.5**
المرحلة الثالثة	**تحديث المخططات الهيكلية المحلية للتجمعات المستهدف**	**5**
المرحلة الرابعة	**تحديث أجندة البرامج والتدخلات التنموية المحلية**	**1.5**
		12 شهر

9. المخرجات الرئيسية (النتائج والتقارير)

يقوم شركاء التنفيذ بتسليم جميع الوثائق المتعلقة بالمخططات، وتكون المخرجات (النتائج والتقارير) المشروط عليها بدلات الأتعاب (أنظر الملحق (2))كما في الجدول التالي:

جدول المخرجات		
الرقم	**التقرير**	**تاريخ التسليم** **(**من تاريخ التوقيع الاتفاقية**)**
1	**التقرير الأولي** ويشمل منهجية وخطة العمل والجدول الزمني التفصيلي والترتيبات اللازمة للمشروع بما يشمل المهام المنوطة بفريق العمل وفريق التخطيط الأساسي (المكون من المجتمع المحلي وأصحاب العلاقة) وخطة الحشد والمناصرة المختصة بجهود عملية التخطيط	بعد 1 شهر
2	**التقرير التشخيصي** ويشمل تحليل الوضع القائم وتحليل القطاعات التنموية والاستراتيجية وقاعدة البيانات ومراجعة المخططات الهيكلية المعدة والرؤية التخطيطية لاستكمال وتحديث المخططات الهيكلية	بعد 4 أشهر
3	**المخططات الهيكلية المحلية والمخططات القطاعية التفصيلية وأجندة التنمية المحلية**	بعد 12 شهر
4	**التقارير الدورية** وتشمل تقارير ورش العمل واللقاءات المجتمعية وتقارير الإنجاز الشهرية	خلال أسبوعين من عقد الورشة أو اللقاء الجماهيري بشكل شهري / مرحلي حسب مرحلية المشروع
5	**التقرير النهائي** ويشمل سير العمل والنشاطات والمخرجات المختلفة بالإضافة إلى المشاكل والمعيقات أثناء الإعداد وأي توصيات مقترحة من شركاء التنفيذ	بعد 12 شهراً
		12 شهراً

جميع وثائق المشروع (تشمل الدراسات والمخططات) ينبغي تسليمها في 3 نسخ الكترونية (ملفات مفتوحة محملة على قرص صلب خارجي لا تقل مساحته عن 2GB) و3 نسخ ورقية، وكذلك يجب تقديم جميع البيانات الجغرافية والطبقات المكانية (ملفات مفتوحة) التي استخدمت لتحليل وإنتاج الخرائط (أوتوكاد ، GIS " lyrs، gdb، shp، mxd" أو غيره). بحيث تكون هذه الخرائط بنفس مواصفات ومحتويات الخرائط الورقية أو الإلكترونية المرفقة بالدراسات.

تكون خرائط المخططات الهيكلية المحلية والمخططات القطاعية التفصيلية على اوراق بحجم A3 في اوراق مطوية ضمن وثائق الدراسة وليس كما ورد في دليل التخطيط العمراني. أما الوثائق الأخرى المطلوبة والمخرجات تكون حسب المواصفات الفنية الواردة في دليل التخطيط العمراني ونظام الجيومولج.

10. المؤهلات المطلوبة من شركاء التنفيذ

أ. يجب على الشريك المنفذ أن يكون مسجل كمؤسسة غير ربحية أو أكاديمية، وذات خبرة مناسبة في مسح و تسوية الأراضي، وتعبئة المجتمع، والمساواة بين الجنسين، وحقوق المرأة في الأرض.

ب. يجب أن يوفر شركاء التنفيذ فريق متعدد التخصصات من أجل معالجة وإنجاز المهام المطلوبة خلال مرحلة تحديث المخططات الهيكلية المحلية. كما يجب أن يمتلك أعضاء الفريق خبرات ومهارات في التخطيط المكاني والاستراتيجي ومجالات متخصصة مثل الاقتصاد والزراعة والتنمية المجتمعية والدراسات البيئية والبنية التحتية والوضع الجيوسياسي وأي تخصص ذو علاقة، بالإضافة

إلى مهارات الاتصال والتواصل، إلمام ومعرفة في التوجهات التنموية وكذلك إلمام بالتجارب الخاصة بالتخطيط التنموي الاستراتيجي والتنمية المجتمعية التشاركية.

ت. يكوِن شركاء التنفيذ الكادر المطلوب للعمل كما في الجدول التالي، مع مراعاة إرفاق السيرة الذاتية للكادر المقترح لانجاز المشروع، وتكون السيرة الذاتية مرفقة بتوقيع كل شخص على التزامه بالمشاركة في المشروع.

الرقم	عضو الفريق	المؤهلات	المسؤوليات
1	خبير تخطيط مكاني واستراتيجي (رئيس فريق التخطيط)	• شهادة جامعية في التخطيط الحضري • خبرة عملية لا تقل عن 15 سنة في التخطيط الحضري والاستراتيجي • القدرة على قيادة الفريق • القدرة على التحليل وإعداد التقارير	• قيادة فريق التخطيط وتيسير الاجتماعات وورش العمل • التنسيق مع كافة أصحاب العلاقة خلال تنفيذ أنشطة المشروع • إعداد التقارير المختلفة • ضمان جودة المخرجات • المساهمة بإعداد المخططات المحدثة • تمثيل التجمعات المحلية في نقاش المخططات مع لجنة التخطيط والتنظيم المختصة
2	مساعد خبير التخطيط	• شهادة جامعية في التخطيط الحضري • خبرة عملية لا تقل عن 10 سنوات في التخطيط المكاني • مهارات الاتصال والتواصل • القدرة على التحليل وإعداد التقارير	• مساعدة رئيس فريق التخطيط في تنفيذ أنشطة المشروع بالتنسيق الكامل مع الطرف الأول
3	خبير المواصلات	• شهادة جامعية في هندسة الطرق والمواصلات أو هندسة مدنية تخصص الطرق والمواصلات • خبرة عملية لا تقل عن 10 سنوات في تخطيط المواصلات • القدرة على إعداد مخططات المواصلات	• تحليل قطاع المواصلات من حيث التحديات والفرص الكامنة • المشاركة في ورش العمل والاجتماعات الفنية لنقاش مخرجات المشروع مع أصحاب العلاقة • المساعدة في إعداد نظام المخطط الهيكلي بما يتناسب مع مخرجات قطاع المواصلات • إعداد مخططات شبكة الطرق والمواصلات للتجمعات المستهدفة
4	خبير البنية التحتية	• شهادة جامعية في هندسة البنية التحتية أو الهندسة المدنية تخصص البنية التحتية • خبرة عملية لا تقل عن 10 سنوات في تخطيط البنية التحتية • القدرة على إعداد مخططات البنية التحتية	• تحليل قطاعات البنية التحتية من حيث التحديات والفرص الكامنة • المشاركة في ورش العمل والاجتماعات الفنية لنقاش مخرجات المشروع مع أصحاب العلاقة • المساعدة في إعداد نظام المخطط الهيكلي بما يتناسب مع مخرجات قطاعات البنية التحتية • إعداد مخططات البنية التحتية للتجمعات المستهدفة

5	مساح	• شهادة جامعية في المساحة • خبرة عملية لا تقل عن 5 سنوات في المساحة • القدرة إعداد مخططات المساحة واستخدام الأراضي	• التحقق من الصور الجوية المتوفرة والتأكد من جودة ووضوح الخرائط الأساسية اللازمة لإعداد المخطط • القيام بالمسوحات الميدانية الخاصة بتحديث المخططات على أرض الواقع
6	باحثون ميدانيون (حسب الحاجة)	• شهادة جامعية في التخطيط الحضري • خبرة عملية لا تقل عن 3 سنوات في العمل الميداني	• جمع البيانات المختلفة أثناء تنفيذ أنشطة المشروع • مساعدة الخبراء في إعداد التقارير والمخططات النهائية

ث. على شركاء التنفيذ تقديم جدول بالطاقم الفني المقترح والمهام والأنشطة لكل فرد من أفراد الكادر مع مراعاة أن تتناسب خبرته وتخصصه مع المهام المقترحة له. وذلك حسب الملحق (3) / نموذج الأنشطة والمهام للكادر المنفذ

ج. لا يحق للفريق شركاء التنفيذ استبدال أحد أفراد الكادر المقترح إلا بعد التقدم بطلب رسمي والموافقة الخطية على ذلك من قبل الفريق الأول وبحيث يتم استبداله بشخص بنفس الكفاءة والخبرة أو أكثر. مع مراعاة أن يقوم شركاء التنفيذ بتزويد الطرف الأول بكتاب خطي موقع من الشخص الذي يراد استبداله بموافقته على ذلك وبيان السبب. هذا ويتوجب على الفريق الثاني إرفاق السيرة الذاتية للكادر المقترح لإنجاز المشروع، وتكون السيرة الذاتية مرفقة بتوقيع كل شخص على التزامه بالمشاركة في المشروع مع إدراج تاريخ التوقيع

ح. هذا ويتوجب على شركاء التنفيذ تثبيت زياراته الميدانية من خلال مجموعة العمل الفنية المحلية المعرفة في دليل التخطيط العمراني لمناطق الدراسة أو من خلال الهيئات المحلية وتثبيت هذه الزيارات في محاضر رسمية، وعلى أن يقوم بتزويد الطرف الأول بنسخة من هذه المحاضر.

11. الملاحق

ملحق رقم (1): التقييم الفني والمالي

ملحق رقم (2): بدلات الأتعاب

ملحق رقم (3): نموذج الأنشطة والمهام للكادر المنفذ

ملحق رقم (4): دليل التخطيط الفيزيائي

ملحق رقم (5): دراسة آلية تقييم أثر حقوق الإنسان

ملحق رقم (6): نموذج توزيع الميزانية

ملحق رقم (1): التقييم الفني والمالي

يجب على المؤسسات المعنية **تسليم الوثائق الفنية والمالية بشكل منفصل في شكل إلكتروني** موجه لعناية الموئل (في ملفين منفصلين بعنوان واضح) على العنوان: **unhabitat-palestine@un.org** بحلول الموعد النهائي في **13 نوفمبر 2020**.

يتعين على المؤسسات تقديم ما يلي **للتقديم الفني**
- نسخة طبق الأصل من شهادة التسجيل الأصلية
- نسخة طبق الأصل من إثبات أن المؤسسة غير الربحية
- نسخة من الدستور أو النظام الداخلي
- الهيكل التنظيمي وخبرة ومؤهلات الموظفين الفنيين الرئيسيين ومرافق البنية التحتية للمؤسسة، مع الإشارة أن المؤسسات التي تقودها النساء ستحصل على نقاط أعلى
- وثيقة المشروع والجدول التنفيذي لتشمل التحليل التفصيلي للمشروع الذي سيتم تنفيذه والمنهجية والنهج، مع الإشارة أن المؤسسات التي تعين النساء للكادر المطلوب لتنفيذ لعمل ستحصل على نقاط أعلى

يتعين على المنظمات تقديم ما يلي **للتقديم المالي**
- نسخة طبق الأصل من التدقيق المالي الأصلي لآخر سنتين
- نسخة طبق الأصل من البنك تبين اسم البنك وعنوانه ورقم الحساب، إلخ
- خطاب موقع يفيد بالموافقة على شروط نموذج الشروط العامة للأمم المتحدة ، واتفاقية التعاون، ويؤكد صلاحية العرض المالي لمدة 90 يومًا
- العرض المالي بعملة الدولار الأمريكي (USD) باستخدام نموذج توزيع الميزانية (ملحق رقم (6))

يتكون التقييم الفني والمالي من أربع مراحل:
المرحلة 1: تقييم المعايير التقنة الإلزامية للأقسام الثلاثة بمعيار يحقق/ لا يحقق. ستنتقل فقط المؤسسات المعنية الحاصلة على درجة "يحقق" في جميع المعايير الإلزامية إلى المرحلة التالية وعندئذ سيتم التقييم وفقًا لمعايير مقياس النقاط
المرحلة 2: تقييم الأقسام التقنية الثلاثة مقابل معايير مقياس النقاط. فقط المؤسسات المعنية الحاصلة على 1000/750 نقطة أو أكثر والناجحة بجميع الأقسام ستنتقل إلى المرحلة التالية من التقييم المالي
المرحلة 3: تقييم المعايير المالية الإلزامية بمعيار يحقق/ لا يحقق. ستنتقل فقط المؤسسات المعنية الحاصلة على درجة "يحقق" في جميع المعايير الإلزامية إلى المرحلة التالية وعندئذ سيتم تقييم العرض المالي
المرحلة 4: تقييم العرض المالي مقارنةً بأقل عرض مؤهل تم تلقيه

يشمل التقييم الفني ثلاث أقسام وهي:
القسم الأول: خبرة شركاء المؤسسات المعنية في مجال تنفيذ أعمال تسوية أراضي بطريقة تشاركية
القسم الثاني: موائمة خطة ومنهجية وآلية العمل المقدمة للشروط المرجعية للمشروع
القسم الثالث: مؤهلات وخبرات وكفاءة الكادر المقترح من قبل المؤسسات المعنية للقيام بانجاز المطلوب

بعد الانتهاء من التقييم الفني سيتم إجراء التقييم المالي وفق الآتي:
- سيتم احتساب 65 بالمئة على التقديم الفني و35 بالمئة على العرض المالي.
- سيتم فتح العروض المالية المقدمة من المؤسسات المعنية التي بلغت مجموع نقاط تقييمها الفني :**750 / 1000 نقطة أو أكثر**، والناجحة بجميع الأقسام، أما المؤسسات المعنية التي كانت مجموع نقاط تقييمها الفني اقل من 750 نقطة أو غير ناجحة بأحدى الأقسام، فسوف يتم استبعادها وستعاد إليهم العروض المالية مغلقة.
- سيتم احتساب نقاط التقييم المالي لكل متقدم تم فتح عرضه المالي وفقا للصيغة التالية:
  نقاط التقييم المالي للمؤسسة المعنية = اكبر عدد ممكن من النقاط / اقل الأسعار * السعر المقدم من المؤسسة المعنية
- سيتم جمع نقاط التقييم الفني والتقييم المالي لكل المؤسسات المعنية التي لم تستبعد، ثم سيتم إحالة اتفاقية التعاون على المؤسسات المعنية صاحبة أعلى مجموع لنقاط التقييم المالي والفني وبحسب ما يرتئيه الموئل.

ملحق رقم (2): بدلات الأتعاب

تدفع بدلات الأتعاب للفريق شركاء التنفيذ وفقاً لما يلي:

- الدفعة الأولى: 15 بالمئة من قيمة اتفاقية التعاون بعد توقيع الاتفاقية وتقديم خطة العمل وهيكلية إدارة المشروع وتسليم التقرير الاولي والموافقة عليها من قبل الفريق الأول.
- الدفعة الثانية: 25 بالمئة من قيمة اتفاقية التعاون بعد تسليم التقرير التشخيصي والموافقة عليه من قبل الفريق الأول.
- الدفعة الثالثة:35 بالمئة من قيمة اتفاقية التعاون بعد تسليم المخططات الهيكلية المحدثة وتسليم التقرير النهائي وتسليم جميع المخرجات (الوثائق والتقارير) بعدد النسخ والمواصفات المطلوبة وذلك بعد الموافقة عليها من قبل الفريق الأول وتسليم المخطط الهيكلي والدراسات ذات العلاقة للجنة التنظيم المختصة.
- الدفعة الرابعة: 15 بالمئة من قيمة اتفاقية التعاون في حال التوافق على حدود المخطط (الخط الأزرق) مع لجنة التخطيط والتنظيم المشتركة في حال إنعقادها خلال مدة الإتفاقية.
- الدفعة الخامسة والأخيرة: 10 بالمئة من قيمة اتفاقية التعاون في حال تمثيل التجمعات المحلية في جلسات النقاش مع التخطيط والتنظيم المشتركة في حال إنعقادها خلال مدة الإتفاقية وذلك في حالة التقدم في عملية النقاش وبما لا يزيد عن 6 شهور بعد إيداع المخطط للاعتراض حسب الأصول (وهذا قد يستدعي تمديد مدة الإتفاقية لمدة 6 شهور للمتابعة الفنية).

ملحق رقم (3): نموذج الأنشطة والمهام للكادر المنفذ

	الاسم	الخبرة/ الاختصاص	سنوات الخبرة	الأنشطة والمهام العمل	أيام العمل		
					مكتبي	ميداني	المجموع
1				- ..... - ..... -			
2							
....							

ملحق رقم (4): دليل التخطيط الفيزيائي

دليل التخطيط الفيزيائي

ملحق رقم (5): دراسة آلية تقييم أثر حقوق الإنسان

دراسة آلية أثر حقوق الإنسان

ملحق رقم (6): نموذج توزيـع الميزانية

يجب على المتقدمين أن يرســلوا عرض ســعر للحصــول على صــور جوية حديثة للتجمعات المســتهدفة وبدقة لا تقل عن 10سم ويشكل تفصيلي للتجمعات والمساحة بالدونم.

الرقم	البند	الوحدة	عدد الوحدات	سعر الوحدة (USD)	
1	الموارد البشرية				
1.1	الكادر الإداري				
1.1.1		شهر			
1.1.2		شهر			
1.1.3		شهر			
1.2	الكادر الفني				
1.2.1		شهر			
1.2.2		خطة			
1.2.3		خطة			
	مجموع الموارد البشرية				
2	المعدات والمقر				
2.1		شهر			
2.2		شهر			
2.3		شهر			
	مجموع المعدات والمقر				
3	التكاليف والخدمات الأخرى				
3.1		سعر موحد			
	مجموع التكاليف والخدمات الأخرى				
4	التدريب / التوعية / المناصرة				
4.1					
	مجموع التدريب / التوعية / المناصرة				
	مجموع الكلي				

نهاية نطاق العمل